2024 آب العدد 14 المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
No.14 Aug 2024 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

موارد رفد خزينة الدولة في مصر القديمة (الضريبة، الجزية، الغنائم) أنموذجاً

م.م. سرمد حميد اسماعيل
قسم التاريخ / كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية جامعة بغداد
sarmad.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

ملخص:
إنّ الحضارة المصرية القديمة تشكل إنموذجاً إدارياً متطوراً، فقد كان نظام الحكم المصري يعتمد على إدارات صارمة في الجانب المالي والاقتصادي، وقد اسهمت الغزوات الخارجية في إثراء ذلك الجانب عن طريق ما كان يصل إلى خزينة الدولة من غنائم وجزية وهدايا هذا فضلا عما كانت تفرضه الدولة من ضرائب منظمة شملت جميع طبقات المجتمع من مزارعين وموظفين وحكام وإداريين، إنّ أهمية البحث تبدو واضحة عن طريق التّعريف بنمط قديم من أنماط إدارة الدولة في فرضها للضرائب وطريقتها في جني الجزية، والغنائم التي كانت سائدة في العصر القديم في مصر وهي تلقي الضوء على مرحلة مهمة من مراحل مصر وتاريخها في مصر القديمة، يعتمد البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل بوساطة جمع المعطيات ووصفها واستخراج النتائج منها و تحليلها.
الكلمات المفتاحية: الدولة، مصر القديمة، الضرائب، الجزية، غنائم الحرب

Resources to support the state treasury in ancient Egypt (tax, tribute, spoils) as a model

A.L. Sarmed Hamid Ismail
History Department / Ibn Rushd College of Education for Humanities,
University of Baghdad

Abstract
The ancient Egyptian civilization constitutes an advanced administrative model. The Egyptian system of government relied on strict administrations in the financial and economic aspects, and foreign invasions contributed to enriching that aspect through the spoils, tributes, and gifts that reached the state treasury, in addition to what was imposed by the state. From organized taxes that included all classes of society, including farmers, employees, rulers, and administrators The importance of the research seems clear through the definition of an ancient pattern of state administration in its imposition of taxes and its method of collecting tribute and spoils that were prevalent in the ancient era in Egypt. It sheds light on an important stage of Egypt's stages and its history in ancient Egypt. The research adopts the existing descriptive approach. On analysis by collecting data, describing it, analyzing and extracting results from it.
Keywords: state, ancient Egypt, taxes, tribute, spoils of war

مقدمة:
إنّ الحضارة المصرية القديمة تشكل إنموذجاً إدارياً متطوراً، فقد كان نظام الحكم المصري يعتمد على إدارات صارمة في الجانب المالي والاقتصادي، وقد اسهمت الغزوات الخارجية في إثراء ذلك الجانب عن طريق ما كان يصل إلى خزينة الدولة من غنائم وجزية وهدايا هذا فضلاعما كانت تفرضه الدولة من ضرائب منظمة شملت جميع طبقات المجتمع من مزارعين وموظفين وحكام وإداريين.
هذه الضرائب والغنائم والجزية كانت تشكل مورد من الموارد التي ترفد خزينة مصر في بناء حضارتها العمرانية العظيمة.
ولا بدّ من البحث عن هذه الجوانب على الرغم من قلّة المصادر التي تحدّثت عن كل من جانبي الغنائم والجزية لرفد العملية البحثية بمعلومات منظمة عن هذه الجوانب.

أهميّة البحث:
إنّ أهمية البحث تبدو واضحة عن طريق التّعريف بنمط قديم من أنماط إدارة الدولة في فرضها للضرائب وطريقتها في جني الجزية، والغنائم التي كانت سائدة في العصر القديم في مصر وهي تلقي الضوء على مرحلة مهمة من مراحل مصر وتاريخها في مصر القديمة.

هدف البحث:
إلقاء الضوء على تاريخ دولة مصر القديمة وتنظيمها الإداري في جانب جني الضرائب ، والتعريف بآلية الحصول على الغنائم والجزية قديماً.

مشكلة البحث:
يتساءل البحث عن القوانين القديمة الناظمة للضرائب والغنائم والجزية في عهد الفراعنة والرومان؟
ويطرح مجموعة من الأسئلة منها:
1. كيف ظهر التنظيم في جباية الضرائب في مصر القديمة؟
2. كيف تمكنت الدولة القديمة من جمع الجزية من الشعوب التي احتلوها؟
3. ما آلية الحصول على غنائم الحرب وما الأخبار التي دلت عليها؟

فرضيات البحث:
يفترض البحث مجموعة من الأمور منها:
1. فرضت الضرائب قديماً على أفراد الدولة في مصر القديمة وعلى الموظفين والحكام
2. الجزية لم تكن من محدثات الإسلام بل هي تعود إلى تاريخ التمدن القديم، وقد فرضها المصريون القدماء على بلدان آسيا التي احتلوها.
3. غنائم الحرب تختلف بمفهومها عن الغنائم العادية فقد كان يتم تحديدها بوساطة عدد القتلى وكان الأسرى يعدون من غنائم الحرب

منهج البحث:
يعتمد البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل عن طريق جمع المعطيات ووصفها وتحليلها واستخراج النتائج منها.

تمهيد:
مرّت مصر في تاريخها القديم بمراحل تراوحت بين كبوة وازدهار ولكنها حتى في أحلك الأوقات ظلّت تتمتع بحضارة عظيمة عرفت أثنائها أرقى مستويات الفنون والآداب والتقدم العلمي الملموس ، وكذلك الإدارة الاقتصادية، والدينية، والحربية.[1]
وتعد الدولة الوسطى من أزهى فترات التاريخ المصري القديم لأنها جمعت بين مجد الدولة القديمة و مركزيتها وبين ما حققه الفكر من استقلالية وتفرد، وتعد مدة حكم الأسرات بعدها مدة توسع في البلدان الآسيوية وهذا ما أدى إلى ظهور مفاهيم الجزية والغنائم، فضلاً عن التنظيم الإداري الدّاخلي المحدد بالضرائب.[2]
وقد تمتعت مصر القديمة بتنظيم إداري متقن جعلها تنظم أمور الضرائب والإتاوات التي كانت تفرض على الفلاحين والموظفين وأمراء الإقطاعات المصرية، وقد حقق المجتمع المصري القديم طفرة واسعة نحو الحضارة، واستكمال النظم تمثلت في عدم تدخل السلطة الدينية بأعمال السلطة الإدارية مما ضمن مرونة السلطة الإدارية.[3]
وقد كانت المعلومات التي وصلت حول نظام الضرائب غنية نوعاً ما في حين قلّت المعلومات المالية حول نظام الجزية، والغنائم وتم الاعتماد فيها على الأخبار التاريخية التي سيقت في كتب التاريخ، وقد عمد

1() طبوزاده، زكية يوسف، تاريخ مصر القديم من أفول الوسطى إلى نهاية الأسرات، (القاهرة: د.مط، 2008م) ص2 .
2() المصدر نفسه، ص7
3() علي، كمال محمد، التنظيم الإداري للدولة المصرية القديمة، (مصر: مجلة المدير العربي، 1984م)، عدد87، ص2 .

البحث إلى التعريف بنظام الضرائب، والجزية، والغنائم في مصر القديمة وبيان طبيعتها وكيفية تعامل الملوك المصريين معها.

المبحث الأوّل:
النظام الضريبي في مصر القديمة

لقد اعتمد النظام الإداري المصري القديم على الضرائب التي سنلحظ فيها تطوراً وتنظيماً، ولا بدّ من الوقوف على معنى الضريبة مدخلاً لتحديد المقصود بها وتفريقها عن باقي المصطلحات.

مفهوم الضريبة

وتعرّف الضريبة في اللغة بأنّها " مَا يُضْرَبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ جِزْيَةٍ وَغَيْرِهَا. وَالْقِيَاسُ وَاحِدٌ، كَأَنَّهُ قَدْ ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا. ثُمَّ يَتَّسِعُونَ فَيَقُولُونَ: ضَرَبَ فُلَانٌ عَلَى يَدِ فُلَانٍ، إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ بَسْطَ يَدَهُ فَضَرَبَ الضَّارِبُ عَلَى يَدِهِ فَقَبَضَ يَدَهُ. وَمِنَ الْبَابِ ضِرَابُ الْفَحْلِ النَّاقَةَ[1]"، وفي الاصطلاح يقال عن الضريبة: "هي عبارة عن مجموعة من المبالغ التي يتم دفعها بشكل مستمر بغرض التمويل الذي تقوم به الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بالاعتماد على اللوائح والقوانين التي تقوم بإصدارها لتنظيم هذا الشأن[2]" ، وتعدّ اقتطاعاً نقدياً جبرياً تجريه الدولة أو أحد موظفيها المسؤولين عن الموارد المهمة في المجالات الاقتصادية المتنوعة وذلك بهدف تغطية بعض اعبائها العامة وذلك يكون من دون أي مقابل ". [3]

و هذا يعني ان الضريبة في المفهوم الحديث تكون عبارة عن مبلغ من المال يجبى عن طريق السلطة المختصة، وقد كانت في الماضي عينية تفرض على المحاصيل والمنتجات الزراعية وغيرها[4]، وقد كان هذا الأمر موجوداً زمن الامبراطورية الرومانية[5]، وهذا الاختلاف بين النظام الضريبي قديماً وحديثاً، فقد تمّ الاتجاه حديثاً إلى استعمال النقود وسيلة وحيدة للدفع[6].

أمّا الضريبة وكيفية جبايتها في مصر القديمة فقد كان لها قوانين خاصة سيقف البحث عليها.

المطلب الثاني: نظام الضرائب في مصر القديمة

إنّ الضريبة في مصر القديمة هي "مساهمة تفرضها الدولة على رعاياها ولها طبيعة محددة يؤدونها لها ويجب ان يكون واضحا ان اية الواردات التي يوردها الافراد او المؤسسات مثل المعابد كإيجار الارض لا تعد ضرائب وايضا التوريدات التي يرودها الافراد الذين يعملون في الاراضي الى ملاك هذه الاراضي او المعابد لا يطلق عليها ضرائب" [7] ، وقد ربط الباحثون بداية ظهور الضريبة منذ بداية الاسرات بحدثين هامين ارخت بهما السنوات على حجر بالرمو الاول يشار اليه باصطلاح رجال البلاط smw والثاني يطلق عليه tnwta التعداد او الاحصاء .[8]

لقد كان نظام الضرائب منذ البداية منظماً تنظيماً صارماً، و"كان هناك نوعان من الضريبة الفردية والشخصية، وكان على رب الأسرة أن يبلغ مأمور الضرائب عن كل شخص ينتمي إلى الأسرة، وقد حفظ لنا الدهر قوائم تعود إلى الدولة الوسطى وكانت منذ ذلك الوقت على قدر كبير من النظام وقد دونت أسماء الأشخاص الخاضعين للضرائب داخل عمود[9]"، وقد " أوضح حجر بالرمو أنّ المصريين

1() ابن فارس، أحمد(ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: دار الفكر، 1979م)، ج1، ص455-456 .

2() نايف ،عبد الجواد، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1967)، ص20.

3() الجنابي ، د. طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي ، (بغداد: دار الكتاب للطباعة والنشر، 1990)، ص32 .

4() الجعفري ، هاشم مبادئ، المالية العامة والتشريع المالي ، (بغداد : مطبعة سلمان الاعظمي ، 1968)، ص 77 .

5() الصكبان ، عبد العال، مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق، (بغداد: مطبعة العاني، 1972) ص155 .

6() الجنابي ، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ص136 .

7() الأحمد ، سامي سعيد الرعامسة الثلاثة الأوائل ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)،ص73.

(8) أسمان، يان ، ماعت ـ مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية ، تر: زكية طبو زادة وعلية شريف، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص91.

(9) دوما، فرانسوا، حضارة مصر الفرعونية، تر: ماهر جويجاتي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)، ص269 .

القدماء عرفوا إحصاء السكان و الأموال منذ العصر الطيني (العتيق) وعلى الأرجح منذ عهد الأسرة الثانية ، فمصر هي أقدم مجتمع مؤلف من عدّة ملايين من البشر يحكمهم ملك واحد.[1]

وقد دأبت الحكومة المصرية على عمل إحصاء دوري كل عامين للسكان والأموال لمعرفة حجم التطور السكاني ومتطلباته وحاجاته، وحتى تتمكن من السيطرة على حساباتها وإيراداتها، ونفقاتها أطلق عليه (حساب الذّهب والحقول).[2]

في اقتصاد المقايضة فان أبسط وسيلة لانتزاع الضرائب هي عن طريق الاستيلاء على جزء من المنتجات والبضائع، أو الممتلكات، وفي هذه الحالة فان القطاع الزراعي هو أسهل القطاعات التي يمكن فرض الضرائب و استحصالها ، فالمزارع لا يستطيع أن ينكر امتلاكه لحقل دون فقدان حقوقه، ويمكن قياس هذا المجال، ومعرفة العائد وتقييم حجمه، كما يمكن حصر المنتجات التي يصعب إخفاءها بسبب حجمها الكبير، ولذلك فليس من المستغرب أن يكون الفلاحون هم أكثر طبقة تخضع للضريبة على الدوام حتى العصور الحديثة.[3]

كانت عملية تتبع الضرائب تتم بدقة وذلك عن طريق احتساب كمية المنتجات الواجب فرض الضرائب عليها، وكان كل ذلك يتم تدوينه في سجلات مكتوبة بحسب سندات الملكية، وكانوا من يقومون بهذا العمل قادرين على القيام بعملية الحساب ويتم ذلك عبر معرفة المناطق بغية تقييم، ثروة المزارعين، والى جانب ذلك كانت هناك ضرائب اخرى على الماشية فرضت في وقت مبكر من السلالة الثانية .[4]

و بما أن المعابد كانت تتلقى هبات وهدايا كثيرة من الفرعون، وأحيانا تحظى باتفاقية عدم سداد أية ضرائب، مثلما كان الحال في "الدولة القديمة ". ولكنها غالبا ما كانت تخضع لجبى الضرائب؛ وهكذا، تبين لنا البيانات الخاصة بإيرادات المعابد أثناء حكم رمسيس الثالث، أن معبد آمون كان يخصص اوقات واماكن خاصة من اجل "إدارة الضرائب"، ومع ذلك، يلاحظ أن الفلاحين العاملين بأراضي المعابد، كانوا يسددون ضرائبهم لتلك المعابد نفسها[5].

وبالنسبة إلى الضّرائب كان عصر بداية الأسرات في مصر القديمة عصر تكوين بالنسبة إلى أوضاع الإدارة التنفيذية العليا، استخدم هذا العصر بيتين للمال سمي أحدهما البيت الأبيض أو بيت الفضة واختصّ بضرائب الصعيد ودخله وخرجه، وسمي الآخر البيت الأحمر واختصّ بضرائب الوجه البحري ودخله وخرجه، وقد يفسر ازدواج هذين البيتين برغبة الحفاظ على كيانهما الّذي كانا عليه قبل توحيد مصر مع بداية عصر الأسرة الأولى[6] ، واعتمدت موارد بيتي المال هذين على تحصيل الضرائب العينية التي كانت تدور حول نسبة العشر من كافة مصادرها ثمّ الانفاق منها على مشروعات الدولة والملك ومرتبات الموظفين، فضلاً عن المطالب العسكرية والدينية.[7]

وقد كان الموظفون يدفعون الضرائب إلى الدولة ذهباً وفضة وقمحاً وغنما وكتانا وقد دلت الآثار أن حاكم مدينة الكاب كان يدفع للخزانة المصرية ضريبة سنوية تقدر بخمسة آلاف وستمائة قمحة ذهباً وأربعة آلاف ومائتي قمحة فضة وقلادة ذهبية وثورين و صندوقين من الكتان.[8]

---

(1) محمد، فتحي إبراهيم محمد، فلسفة التنظيم القانوني لضريبة الرأس في مصر تحت الحكم الروماني، (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، د.ت)، ص10 .

(2) عبد المتعال: زكي ، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المصري، (القاهرة: مكتبة الياس نوري، 1941)، ص416 .

(3) ميخائيل، ابراهيم نجيب، مصر والشرق الأدنى القديم، (مصر: دار المعارف، 1958)، ج1، ص32.

(4) أبو النصر، عادل، تاريخ الزراعة القديمة، (بيروت: دار الضياء، 1960) ص96.

(5) شكري، محمد أنور، حضارة مصر القديمة، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1965) ص63.

(6) مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور،(القاهرة: تاريخ مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م) ص54 .

(7) المصدر نفسه، ص55 .

(8) برستد، جيمس هنري، تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي، تر: حسن كمال، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م) ص156 .

وهنا يرى الباحث ان الضريبة قد عرفت قديماً في مصر القديمة وليس في العصور الحديثة واعرفت ايضاً باسم (الخراج)، اذ كانت الضرائب احد المصادر الخاصة لرفد خزينة الدولة، ورغم وجود العديد من الآراء حول الضريبة وهل هي حديثة المنشأة ام موجودة في العصور القديمة ، هنا لا بد للباحث ان يوضح ان الضريبة موجود في الحضارات القديمة مثل حضارة بلاد الرافدين ، وحضارة بلاد النيل وغيرها من الحضارات المجاورة ، وايضاً من خلال متابعة هذا النظام نرى تطور نظام فرض الضريبة بمرور الوقت وبالخصوص زمن الدولة الحديثة في مصر القديمة ، وكذلك شاعة استخدامها في زمن الامبراطورية الرومانية، لذلك تعد الضرائب نظام متبع قديماً وليس حديثاً وكما ذكرنا سابقاً كانت مصدر لرفد خزينة الدولة والضريبة كانت تفرض على كافة اطياف الشعب المصري القديم من الفلاح الى الموظفين ، والغاية من الضريبة هي لغرض عمار المدن وبناء المعابد وتعبيد طرق والصرف على الجيش والشرطة والتعليم وغيرها من الامور التي هي في خدمة الشعب كما يحصل في وقتنا الحاضر ، وللضريبة نظام خاص يخصص نسبة ومقدار الضريبة على كل شيء وهناك جبات للضرائب ومدققين وقوانين خاصة تفرض على المخالفين من دفع الضريبة وعلى سراق الضريبة وكذلك قوانين اعفاء من الضريبة في اوقات الكوارث الطبيعية وحسب تقدير الملك ، وهذا النظام يختلف عن الجزية والغنائم التي سوف نتحدث عنها في مبحث الجزية ومبحث الغنائم ومدى الفرق بين هذا الموارد الثلاثة التي كانت ترفد خزينة الدولة، وهنا لا بد من ذكر بعض النصوص المهمة في زمن الملك خيتي الثاني (2181 – 2055 ق.م) الاسرة العاشرة وهو يعفي الشعب من الضرائب (الخراج):

[كنت غنياً بالغلال. وحين كانت الارض في حاجة ، كنت احافظ على المدينة بالخا والحقت. لقد سمحت للمواطن بأن يأخذ لنفسه الغلال، وللزوجة والارملة والابن . والغيت كل الخراج الذي وجدت ابائي يحسبونه. وملأت [المراعي] بالماشية، وكان لدى [كل] رجل الوان كثيرة، وتضاعف نسل البقرة، وكانت الحظائر مليئة بـــــ العجول وكنت رءوفاً بالبقرة، حين قالت: انه [ـــــــ] لقد كنت شخصاً غنيا بالثيران ـــــــــــثوره، عاش عيشة جيدة].[1]

اما النص الثاني في زمن الاسرة الحادية عشر كتبها (ثثي) كبير خزنه الملك انتف الاول(2120 – 2070 ق.م) والملك انتف الثاني (2069 – 2118 ق.م) وهي اول وثيقة من الاسرة الحادية عشرة تروي بوضح انتقال الملك من الاب انتف الاول الى الابن انتف الثاني :

[كنت شخصا محبوباً من سيده، أثير لديه كل يوم. لقد أمضيت فترة طويلة من السنوات تحت جلالة سيدي، حورس واح عنخ، ملك الوجهين القبلي والبحري، ابن رع، إنتف، الذي تخضع هذه الأرض لسلطانه جنوباً حتى [ثس] وشمالاً حتى طينة، بينما كنت خادمه، ورعيته، والخاضع له بحق. لقد جعلني عظيمًا، وقدَّم مقعدي (مكانتي)، وأدخلني مكتبه الخاص، في قصره بسبب [ـــ ـــ]، ووضعت الخزانة تحت مسئوليتي (معي)، تحت خاتمي، باعتباري مختارًا لأجل كل شيء طيب يؤتى به لجلالة سيدي من الجنوب ومن الشمال عند كل [محاسبة] ، مـن أجل إرضاء (الملك) بخراج هذه الأرض كلها ، وبسبب خوفه من أن تنقص تلك الأرض ذلك الذي كان يؤتى به لجلالة سيدي من الشيوخ الذين في الأرض الحمراء (الصحراء)، وبسبب خوفه من أن تتناقص المرتفعات. حينذاك أعطاني هذا (المنصب) اعترافا بامتياز قدرتي. وعندها أبلغته بالأمر؛ فلم يكن أي شيء مفتقدًا في ذلك المكان [ـ ـ]،بسبب حكمتي العظيمة][2].

المبحث الثاني: الجزية في مصر القديمة

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ عدم وصول الكثير من الوثائق التي تخص الحروب المصرية القديمة ونطاق سيطرة الدولة القديمة هو ما أدى إلى قلّة المعلومات حول موضوع الجزية إلا ما ذكر في بعض الأخبار، ويجب توضيح المفهوم قبل الولوج بالموضوع.

(1) برستد، جيمس هنري، سجلات تاريخية من مصر القديمة : من الاسرة الاولى الى الاسرة السابعة عشرة، تر: احمد محمود، (القاهرة : سنابل للكتاب، 2009)، مج1، ص277-278.
(2) المصدر نفسة، مج1،ص292.

مفهوم الجزية

تشتق الجزية من الجذر جزي وهي بمعنى المكافأة، فتكون بمعنى الجزاء، وقيل إنّها ترجع إلى الأجزاء بسبب علاقتها بالذميّ وفرضها عليه[1] ، والجزية هي عبارة عن قِيَامُ الأمر مكان غَيْرِهِ وتقديم المكافأة له. [2]، جَزَيْتُهُ بما صنع جَزاء، وجازتيه، بمعنى. ويقال: جازيته فجزيته، أي غلبته. وجَزى عنّي هذا الأمرَ أي قضى. ومنه قوله تعالى: (لا تَجْزي نفسٌ عن نَفْسٍ شَيئا)[3] ، ويقال: جَزَتْ عنك شاةٌ. وفي حديث أبي بُردة بن نِيار: " تَجْزي عنك ولا تَجْزي عن أحد بعدك "، أي تقضى. وبنو تميم يقولون: أجزأت عنك شاة بالهمز. وتجازيت دينى على فلان، إذا تقاضيته. والمتجازي: المتقاضى[4]، وتعرّف الجزية بأنّها مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم[5]، وهي الضريبة التي توضع على أهل الذمة لإقامتهم دار الإسلام.[6]

لا يمكن القول إنّ تاريخ الجزية ينحصر بما فرضه الإسلام على الأقوام غير المسلمة من مبالغ مالية فقد كان هذا السلوك قديماً في عادات الشعوب المنتصرة لفرض سيطرتها السلمية وسنقف على موضوع الجزية في مصر القديمة وكيفية فرضها.

الجزية في مصر القديمة

يعود تاريخ الجزية إلى عهد التمدن الأول ، فقد قام اليونانيون بفرضها على السواحل التي احتلوها في آسيا الصغرى، لتكون مقابلاً لحمايتهم من الهجمات التي كان يشنها الفينيقيون في القرن (5 ق.م)، وكانت فينيقيا في ذلك الوقت تتبع للفرس.[7]

وقد وضع الرومان الجزية على الأمم التي أخضعوها ومنها مصر وكانت أكثر مما وضعه المسلمون بعد ذلك. ويسجل التاريخ أن الرومان حين فتحوا غالبا (فرنسا) فرضوا على كل واحد من أهلها جزية تراوحت ما بين تسعة جنيهات وخمسة عشر جنيها في السنة، أي ما يقرب من سبعة أضعاف جزية المسلمين.[8]

وكان الفرس أيضا يجبون الجزية من رعاياهم، بل أن هناك من الباحثين من يرى أن الجزية فارسية الأصل، وقد ذكر ابن الأثير أن كسرى أنوشروان أمر عماله بجباية الجزية من الناس.[9]

اعتمدت مصر على الجزية في رفد اقتصاد البلاد بعد عهد الهكسوس في عصر تحتمس الثالث[10] (1490_ 1436 ق.م)على وجه الخصوص وبعد سيطرة المصريين على سوريا فكان من مزايا هذا العصر تمتع البلاد بخيرات كثيرة وبزيادة موارد الدولة نتيجة الغنائم والجزية والهدايا[1]

---

(1) القرطبي، شمس الدين (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية ، 1964م)، ج8، ص114؛ المُطَرِّزِىّ، برهان الدين الخوارزمي (ت: 610هـ)، المغرب، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د.ت) ج1، ص143، وانظر الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، (بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1999م)، ج1، ص44.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص455-456

3() سورة البقرة : الآية 48 .

(4) الفارابي، إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ) صحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين ، 1987 م)، ج6، ص2303 .

(5) البغدادي، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ)، كتاب الأموال، تح: خليل محمد هراس (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص55 .

(6) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله المقدسي، المغني، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، د.ت) ص557 .

(7) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1997)، ص 285- 286 .

(8) كلانتر، علي أكبر، الجزية وأحكامها، (قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي، 1416ه) ص17 .

(9) ينظر: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت: 630هـ)، تح: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997م)، ج1، ص456 .

(10) وهو أحد أهم ملوك مصر القديمة في عصر الدولة الحديثة أشاد المؤرخون بقدرته وكفاءته البدنية والحربية/ مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر ، ص207

لقد كان للمصريين القدماء سياستهم الخارجيّة في تعاملاتهم مع البلدان المفتوحة، وقد عرف عنهم اتجاههم نحو مدّ نفوذهم إلى مناطق آسيا وسوريا، وفرضوا حكمهم السياسي والاقتصادي على تلك البلدان والمناطق، فعندما فرض المصريون سيطرتهم على مناطق سوريا وضعوا في تلك المناطق ما يسمى بالمندوب المصري الّذي يسيطر على تلك المقاطعة أو المنطقة عن طريق أميرها المحلي الّذي يمثل السلطة المصرية هناك، فكانت مسؤولية حفظ النظام واقعة على عاتق الحكام المحليين وتحت مراقبة الموظف المصري الملقب بـــ " مراقب الأراضي الشمالية الأجنبية" و " ممثل فرعون".[2]

وكان على كل مقاطعة من تلك المقاطعات المحتلة أن تدفع جزية سنوية للفرعون المصري، وإذا توقفت مقاطعة من هذه المقاطعات عن دفع الجزية بسبب تمرد حاكم من حكامها يقوم الفرعون المصري تجهيز حملة عسكرية لإعادة النظام إليها.[3]

ولهدف تجميع الجزية وضمان وصولها إلى مصر بانتظام، قسمت سوريا وفلسطين إلى ثلاث مقاطعات في عهد الملك تحتمس الثالث (1425 ق.م) لكل مقاطعة من هذه المقاطعات موقعها الجغرافي ومركزها الإداري الاستراتيجي إذ تقع الطرق التجارية الرئيسة البرية والبحرية.[4]

كانت المراكز الإدارية في سوريا تتمرد أحياناً على حكم المصريين ولكن يعود الملك ويقوم بإخضاعهم فقد أخضع تحتمس الثالث (1425 ق.م) سوريا إلى حكمه وأجبرها على دفع جزية ويذكر أنّه تمّ دفع 182 رطلاً من الذّهب والفضة مع إعلان الولاء لمصر، لقد اعتمد المصريون على اقتصاد الدول المفتوحة، فلم يعتمدوا على الجزية فحسب في عملية تطوير اقتصادهم أو رفده بالموارد وإنما توجهت أنظارهم إلى الموارد والخامات الموجودة في منطقة سوريا من خشب وغيره، ويمكن القول إنّ كميّة الذّهب الّتي كانت تدفعها دول المدن السورية وفلسطين إلى ملوك المصريين نسبياً قليلة فقد كانت كمية الذّهب التي أخذت بوصفها جزية في عهد تحتمس الثالث (1425 ق.م) كانت ما يعاد 23 مثقالاً في السنة.[5]

وقد كان الأشخاص المهمون في الدولة يتولون جمع الجزية من المناطق المحكومة ومن بينها منطقة النوبة التي تولى حور محب[6] (1332_1308 ق.م) بجمع الجزية من بلاد النوبة وقد ولاه اخناتون[7] هذه المهمة.[8]

ويرى الباحث ان الجزية تعد ايضاً احد مصادر رفد خزينة الدولة في مصر القديمة كما تبين لنا بعض النصوص وقد ذكرت كلمة جزية في هذه النصوص من عصر الدولة الحديث في مصر القديمة وهذا يدل على ان الجزية ظهرت في العصور القديمة أي قبل الميلاد وليس كما شاع بين بعض الباحثون ان الجزية ظهرت في عصر الاسلامي بل بالعكس، وان الجزية عبارة عن مبالغ مالية ومواد اولية وزراعية وغيرها تدفع الى ملوك مصر القدماء من قبل المدن والممالك حتى لا يدخلوها بقوة السيف وحرقها وتدميرها بل يقوم حكام هذا المدن والممالك بتقديم ولاء الطاعة والخضوع الى الملوك مصر وتكون ولاية تابعة الى حكومة مصر القديمة ودفع الجزية لهم سنوياً لغرض رفد خزينة الدولة ، والجزية لا تحتاج الى نظام متكامل مثل الضريبة كون الجزية تأتي سنوية الى قصر الملك من قبل الحكام المدن والمالك او يذهب ممثل عن الملوك لغرض استلام الجزية والمتخلف عن دفع الجزية كما ذكرنا سابقاً سوف يتم بفرض قوة

---

(1) مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر ، ص191

(2) الرحابنة، علي خالد، العلاقات السياسية والتجارية بين مصر وجنوبي بلاد الشام، (عمان: جامعة اليرموك، 2003)، ص23.

(3) إيلان، ظفر نعمة، النفوذ السياسي لمصر في بلاد الشام، (المجلة الدولية الإبداع والابتكار في العلوم الإنسانية و التعليم، عدد4، 2021)، ص6 .

(4) سليم، أحمد أمين، في تاريخ الشرق الأدنى القديم، مصر وسوريا القديمة، (بيروت، 1989م،) ص17

(5) عثمان، أحمد، تاريخ قبرص، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1997) ص50 .

(6) يعدّه بعض المؤرخين مؤسس الأسرة التاسعة عشرة وقد كان عهده عهد تجديد من كثير من النواحي/ مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، ص240 .

(7) من ملوك مصر البارزين الّذي احتل مكانة كبيرة نظراً لسعة فكره وعمق آرائه/ مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، ص228 .

(8) مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، ص240 .

السيف عليه وقد ذكرت العديد من المصادر كيف خرجت الكثير من المدن والمالك عن سيطرة مصر وعمدة الملوك الى تجهيز حملات قمع هذا الثورات وعادتها الى سيطرة حكومة مصر ، وفي أدناه بعض النصوص من زمن عصر الدولة الحديثة الاسرة الثامنة عشرة حكم الملكة حتشبسوت (1479 – 1458 ق.م) وهي تتحدث عن دفع الجزية وورد كلمة الجزية كلمة صريحة :

[[ــــــــــــ [تقـــــ]ـــــــــبيل زعماء بونت الأرض أمـام وسرت كاو (حتشبسوت) ــــــــــــ البدو النوبيون من خنت حن نفر، وكل بلد ــــــــــــ من ــــــــــــ ساجدين برءوس منحنية، حاملين الجزية إلى المكان الذي فيه جلالتها ــــــــــــــــــــــــ طرق لم يسر عليها الاخرون ــــــــــــــــــــــــ كل بلد خاضع لسلطان جلالتها، ــــــــــــــــــــــــ وتعد سيد طيبة، كجزية في كل عام " [[عينه] لها أبوهـا آمون الذي وضع الأراضي كافة تحت نعليها، لعلها تعيش للأبد]].[1]

النص الثاني :

[[مجيء زعيم بونت حاملاً الجزية على شاطىء البحر امام [رسول] الملك ــــــــــــــــــــــــ].[2]

والنص الثالث هو من نصوص بويمرع.[3]

[يقف بويمرع جهة اليسار، في يده عصا وهراوة، ويستقبل ثلاثة صفوف من الزعماء يحضرون الجزية التي يسجلها ثلاثة كتبة].[4]

المبحث الثّالث: غنائم الحرب في مصر القديمة

مفهوم الغنائم

يعدّ الْغَيْنُ وَالنُّونُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِفَادَةِ شَيْءٍ لَمْ يُمْلَكْ مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ بِهِ مَا أُخِذَ مَنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ بِقَهْرٍ وَغَلَبَةٍ. قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾[5]، وَغَنْمٌ: قَبِيلَةٌ. وَلَعَلَّ اشْتِقَاقَ الْغَنَمِ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ [6].والغُنْم: الفَوْز بِالشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ. والاغتِنام: انْتِهَازُ الغُنْم. والغُنم والغَنِيمة والمَغْنم: الْفَيْءُ. يُقَالُ: غَنِمَ القَوم غُنْماً، بِالضَّمِّ .[7]

قَالَ اللَّيْث: الغُنْمُ: الْفَوْز بالشَّيْء من غير مشقّة، والاغتنام: انتهازُ الغُنم، يُقَال: اغتنم الفُرصة وانتَهزها بِمَعْنى وَاحِد، والغَنيمة: الفَيْءُ، قلت: الغنيمةُ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ والرِّكاب من أَموال الْمُشْرِكين وأُخذ قَسْراً وَيجب فِيهَا الخُمس لِمن قسَمه الله لَهُ، ويُقْسمُ أربعةُ أخمَاسها لمن حضر الوقْعة، للفارس ثَلَاثَة أَسهم، وللرَّاجِل سهمٌ وَاحِد.[8]، اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة.[9]

غنائم الحرب في مصر القديمة

(1) برستد، جيمس هنري، سجلات تاريخية من مصر القديمة: الاسرة الثامنة عشرة، تر: احمد محمود، (القاهرة: سنابل للكتاب ، 2009)، مج2،ص140.

(2) المصدر نفسة ، مج2، ص137.

(3) كان احد المهندسين المعماريين المهمين في عهد اللكة حتشبسوت وبعد ذالك في عهد الملك تحتمس الثالث، والرذي ترك بعض الاشارات الى نشاطة المعماري في نصوص مقبرته وعلى تمثالة؛ ، برستد، سجلات تاريخية، مج2، ص200.

(4) المصدر نفسة، مج2، ص21.

(5) الأنفال: 41 .

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4، ص379 .

(7) ابن منظور ، جمال الدين (ت: 711هـ)لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، (بيروت: دار صادر) ، ج12، ص445.

(8) الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م)، ج8، ص141.

(9) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1982)، ص117 .

اعتاد الملوك المصريين المظفرين على إحصاء مغانم حربهم من أموال وأشخاص، ففي عهد الملك نعرمر أجري إحصاء لما حصل عليه من غنائم وأسرى أسفر عن حصوله على أربعمئة ألف ثور، ومليون وأربعمئة واثنا وعشرين رأساً من الماعز ومئة وعشرين ألف أسير.[1]

ومن الأخبار التي نقلت في كتب التاريخ حول الغنائم المساقة إلى مصر أخبار أمنحتب الثاني(1436 - 1413 ق.م)[2] الّذي كان يحدّث باستمرار عن أخبار تثير الرعب ومنها أنّه ساق عربته إلى إحدى مدن سوريا وقد ساق معه ستة عشر أسيراً أسرهم بنفسه وحده وقد جعلهم يسيرون بموازاة عربته وقد علّق عشرين يداً مقطوعة على جبهة جواديه وذكر أنّ هذه المدينة سلمت دون قتال، ومن غنائم أمنحتب الثاني أنّه غنم ب 3000 آلاف أسير أسيوي عمد إلى حراستهم طوال الليل.[3]

يضاف إلى ذلك أنّ العدد الإجمالي للذكور والإناث العبيد الّذين كان يتم دفعهم غنيمة حرب إلى تحتمس الثالث كانت حوالي 5000 شخص وقد كان امنحوتب(1550_ 1528 ق.م)[4] يحصل على 100000 شخصاً غنيمة حرب.[5]

فقد اعتمد نظام الغنائم الحربية على أسلوب الأسر فكان الأسرى يعدون غنيمة وتتم المفاخرة بهم كما في وصف المعارك التي خلدها القادة على الجدران المصرية القديمة ومنهم أحمس بن نخبت فقد وصف المعركة التي دارت رحاها بين الشلالين الثاني والثالث فقال أنّه أسر من الأعداء ما لا يقل عن خمسة .[6]

ومن أخبار الغنائم ما ذكره أحمس بن إبانا قائلاً: " كنت قائداً لفيلقي وكان جلالة الملك يرقب أعمالي الجريئة لما أسرت عجلة حربية بخيلها وركبها وأحضرتها لجلالته فكافأني على ذلك بالذهب دفعتين.[7]

ويرى الباحث ان الغنائم هي احد المصادر في رفد خزينة الدولة في ايام الحروب وهي تختلف جذرياً عن الضريبة والجزية ، كون الضرائب كما ذكرنا سابقاً تفرض على المواطن من قبل الدولة مقابل الخدمات والحماية والتعليم وتطوير البنية التحتية ويكون المواطن شريك مع الدولة لتوفير الرفاهية للمواطن ، واما الجزية وكما ذكرنا في موضوع الجزية فهي تفرض على المدن والمالك التي تقدم ولاء الطاع وتقديم الجزية لدفع شر دخول جيوش مصر القديمة الى هذا المدن والمالك وعمل الخراب فيها، والجزية تدفع سنوية وتكون المدن والمالك التي تدفع الجزية ولاية خاضع تحت سلطان ملوك مصر ويقوم الملك بتعين حاكم على هذا الولاية او البقاء على الحاكم السابق ، وهنا لا تحتاج الدولة الى نظام متكامل لغرض جمع الجزية كما هو الحال مع الضرائب التي تحتاج الى نظام متكامل كون الجزية تأتي مقطوعة وكاملة سنوياً ، واما غنائم المعارك فهي تستحصل من خلال المعارك واحتلال المدن والمالك وغنم كل ما فيها بعد نكسار جيوش الاعداء وانتصار جيوش مصر ، وتكون الغنائم عبارة عن كل ما موجود من اسرى وذهب وفضة ومحاصيل زراعية واغنام وابقار ومواشي وغيرها من الحيوانات و من التحف والمقتنيات القيمة وكذلك الجواري والاسلحة ووصل الامر الى غنم المسلات وتماثيل او رموز الاله التي تكون ذات تأثير معنوي اكثر مما هو مادي وتكون هذا الغنائم من نصيب المنتصر في الحروب وقد وردت كلمة غنائم في بعض نصوص مصر القديمة في الدولة القديمة والدولة الوسطى والدولة الحديثة وفي ادناه نص يتحدث عن الغنائم من الاسرة الثامنة عشرة في زمن الملك تحتمس الاول(1506- 1493 ق.م):

---

(1) صابون، أحمد محمود، مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988) ص78.

(2) يعد أمنحتب الثاني من الفراعنة العريقي النسب، فقد ولد من أبوين يجري في عروقهما الدم الملكي تولى الحكم في الثامنة عشر من عمره وكان من ملوك مصر الأقوياء/ مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر، ص218

(3) المصدر نفسه، ص219

(4) امنحوتب الأول هو ثالث أبناء أحمس من زوجته أحمس نفرتاري / مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر، ص185 .

(5) عثمان، أحمد، تاريخ قبرص، ص50 .

(6) برستد ،جيمس هنري، تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي، ص169 .

(7) المصدر نفسه، ص173 .

[مرة أخرى خدمت الملك عا خبر كارع (تحتمس الأول) المرحوم، وغنمت له في بلاد نهارين 21 يداً ، وحصاناً، وعربة].[1]

اما النص الثاني من الملك تحتمس الثالث (1493 – 1481 ق.م) الاسرة الثامنة عشر:

[تفقد وزن اكوام كبيرة من مر ـــــــــــت عماو وعاجها وابنوسها والكترومها وكل اخشابها الحلوة ـــــــــ واسراها الاحياء الذين جاء بهم جلالته من انتصاراته ـــــــــــ من خبر رع (تحتمس الثالث)].[2]

وادناه النص الثالث من معركة مجدو التي انتصر بها الملك تحتمس الثالث(1493 – 1481 ق.م) :

[حينذاك جرى الاستيلاء على خيلهم، وكانت عرباتهم الذهبية والفضية غنائم، وكان أبطالهم ممددين كأنهم أسماك على الأرض. وقد جال جيش جلالته المظفر محصيًا .متاعهم. انظر، لقد استولي على خيمة ذلك العدو الخاسئ التي [فيها] ابنـــــــ[ـه] ـــ ـــ ـــــــــ أقام الجيش كله احتفالا حيث أثنى على آمون من أجل النصر الذي أنعم به على ابنه في[هذا اليوم، ويلهــج بالثناء] على جلالته، ممجدا انتصاراته. وعرض الجيش الغنائم التي استولى عليها، وتتكون من أياد، وأسرى أحياء، وخيل، وعربات فضية وذهبية، وـــ ـــ ـــــــ].[3]

الاستنتاجات:

لقد كانت دولة مصر القديمة مثالاً يحتذى به في التنظيم المالي والإداري ، وقد مرّت بعدد من التطورات الّتي جعلت منها دولة قوية تهدف إلى التوسع، و موضوع الجزية والغنائم لم يكن موضوعاً مستحدثاً في العصور القريبة وإنما كان له امتداده منذ فجر التاريخ والحضارة، ويعد النموذج الإداري في مصر القديمة أحد النماذج المدنية التي فرضت الضرائب نتيجة لتوسعها في السلطة، وقد كانت غنائم الحرب بالنسبة إليها مفخرة للانتصار.

1. فرضت مصر القديمة الضرائب على الشعب المصري القديم لرفد خزينتها بالأموال التي كانت أساساً لتطورها العسكري والعمراني والخدمي.
2. اعتمد النظام الإداري في مصر القديمة على إحصاء عدد الأشخاص وفرض الضرائب على أساس تلك الإحصاءات الدقيقة كون الضريبة تحتاج الى نظام متكامل.
3. كانت سياسة مصر التوسعية وفرضها القوة العسكرية على المناطق التي وصلت إليها الخطوة الأولى التي اعتمدتها لفرض سيطرتها، وجاءت الجزية بمثابة الخطوة الثانية السلمية لفرض السيطرة والإفادة من البلدان الواقعة تحت سيطرتها لفرض رفد خزينة الدولة .
4. تدفع الجزية سنوياً الى ملوك مصر من خلال حكام وملوك المدن والممالك والبلدان التي فرض ولاء الطاعة الى ملوك مصر او تقدم الى رسول الملك المصري .
5. كانت الغنائم تقدر بحسب عدد الأسرى والقتلى الذين يسيطر عليهم الفرد وقد ورد في الأخبار ذكر لتقديم الملوك الذهب مقابل الأشخاص الذين يقتلهم الفرد أو يأسرهم، في حين تفاخر الملوك بعدد الأسرى .
6. رغم وجود العديد من الموارد مثل الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الموارد الاخرى التي ترفد خزينة الدولة لكن تعمدنا الى التطرق الى ثلاثة موارد اخرى (الضرائب، الجزية، الغنائم) لرفد خزينة الدولة كونها اعتمدت من بعض الامبراطوريات التي غيرت مجرة التاريخ السياسي القديم ومنها الفارسية والرومانية .

(1) برستد، سجلات تاريخية، مج2، ص48.
(2) المصدر نفسة، مج2، ص202.
(3) المصدر نفسة ، مج2، ص232.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
1. الأحمد ، سامي سعيد، الرعامسة الثلاثة الأوائل، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988).
2. الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ، 2001م).
3. ابن الأثير، الشيباني (ت: 630هـ)، تح: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997م).
4. ابن فارس، أحمد (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: دار الفكر، 1979م) .
5. ابن منظور، جمال الدين (ت: 711هـ) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، (بيروت: دار صادر) .
6. أبو النصر، عادل، تاريخ الزراعة القديمة، (بيروت: دار الضياء، 1960) .
7. أسمان، يان ، ماعت ـ مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية ، تر: زكية طبو زادة وعلية شريف، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1996).
8. إيلان، ظفر نعمة، النفوذ السياسي لمصر في بلاد الشام،(المجلة الدولية الإبداع والابتكار في العلوم الإنسانية و التعليم، عدد4، 2021).
9. برستد ،جيمس هنري، تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي، تر: حسن كمال، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م،) .
10. ـــــــــــــــ سجلات تاريخية من مصر القديمة :من الاسرة الاولى الى الاسرة السابعة عشرة، تر: احمد محمود، (القاهرة: سنابل للكتاب، 2009)، مج1.
11. ـــــــــــــــ سجلات تاريخية من مصر القديمة :الاسرة الثامنة عشرة، تر: احمد محمود، (القاهرة: سنابل للكتاب، 2009)، مج2.
12. البغدادي، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ)، كتاب الأموال، تح: خليل محمد هراس (بيروت: دار الفكر، د.ت).
13. الجعفري ، هاشم مبادئ، المالية العامة والتشريع المالي ، (بغداد : مطبعة سلمان الاعظمي ، 1968).
14. الجنابي ، د. طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي ، (بغداد: دار الكتاب للطباعة والنشر ، 1990).
15. دوما، فرانسوا، حضارة مصر الفرعونية، تر: ماهر جويجاتي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998).
16. الرازي، زين الدين (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، (بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1999م).
17. الرحابنة، علي خالد، العلاقات السياسية والتجارية بين مصر وجنوبي بلاد الشام، (عمان: جامعة اليرمك، 2003)، ص23
18. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1997م).
19. سليم، أحمد أمين، في تاريخ الشرق الأدنى القديم، مصر وسوريا القديمة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989م) .
20. شكري، محمد أنور، حضارة مصر القديمة، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1965).
21. صابون، أحمد محمود، مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988) .
22. الصكبان ، عبد العال، مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق، (بغداد: مطبعة العاني، 1972) .

23. طبوزاده، زكية يوسف، تاريخ مصر القديم من أفول الوسطى إلى نهاية الأسرات، (القاهرة: د.م، 2008) .
24. عبد المتعال: زكي ، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المصري، (القاهرة: مكتبة الياس نوري، 1941) .
25. عثمان، أحمد، تاريخ قبرص، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الآداب، 1997).
26. علي، كمال محمد، التنظيم الإداري للدولة المصرية القديمة، (مصر: مجلة المدير العربي ، عدد 87، 1984م) .
27. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)صحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين ، 1987 م) .
28. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله المقدسي، المغني، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، د.ت).
29. القرطبي، شمس الدين (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964 م).
30. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1982).
31. كلانتر، علي أكبر، الجزية وأحكامها، (قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي، 1416ه)
32. مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور ،(القاهرة: تاريخ مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م).
33. محمد، فتحي إبراهيم محمد، فلسفة التنظيم القانوني لضريبة الرأس في مصر تحت الحكم الروماني، (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، د.ت) .
34. المُطَرِّزِىّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (ت: 610هـ)، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د.ت).
35. ميخائيل، ابراهيم نجيب، مصر والشرق الأدنى القديم، (مصر: دار المعارف، 1958).
36. نايف، عبد الجواد، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، (بغداد : مطبعة الجامعة، 1967).